

## الجزائر تتخذ الاحتياطات ضد المخدرات الصناعية تحقيق وطني حول المدمنين كلفته 17 مليون دينار

الجاري، في إطار نشاط الشبكة الأوروبية لتتعاون في مجال مكافحة المخدرات. ويهدف الملتقى إلى تحقيق أمرين متكاملين دعم قدرات مصالح مكافحة المخدرات التخليقية أولا وتحسين معارف العاملين في الميدان وتحسين قدراتهم في مجال الكشف عن هذا الخطر الذي لم يستفحل بعد بكثرة في الجزائر لكن الاحتياط منه واجب مؤكدا.

واعترف بوحدة قارة عبد القادر مدير التعليم بمدارس الشرطة بجدوى الملتقى التكويني الذي يعطي إضافة في تقوية قدرات المصالح المعنية بمكافحة المخدرات، ويفسح المجال لتبادل التجارب والمعارف للتصدي لأفة العصر. ومن جهتها ركزت السيدة فلورنس مايلو وومسلي ممثلة مجموعة بومبيدو التابعة للمجلس الأوروبي على أهمية الملتقى الذي يأخذ صبغتين الأولى تكوين نظري لفائدة 107 إطار من المعنيين بقمع جرائم المخدرات والسوقاوية منها، والثانية تكوين عملي في المخبر لفائدة 07 إطارات من الأمن والدرك الوطنيين العاملين في المخابر.

وقالت السيدة فلورنس في تصريح صحفي أن الجزائر في منأى عن المخدرات التخليقية التي اجتاحت الكثير من الدول. وياتت خطرا قائما لا يمكن السكون عنه، ويتطلب المواجهة الصارمة لحماية شباب ومراهقين يسقطون في وكر الجريمة تحت أي وازع ومشكل. بل أنهم يستعملون مواد صناعية في الإدمان كان من الممكن توجيهها للمصانع لأشياء أخرى. وهي مواد ذات مفعول أكبر من الهيروين والكوكايين.

وأعطت ممثلة البعثة الوزارية المشتركة لمكافحة المخدرات حقائق عن تفشي الظاهرة في الوسط الفرنسي. وسربت أرقام مخيفة توصلت إليها دراسة استطلاعية تؤكد اعتراف 11 مليون شاب أنهم تعاطوا ولو مرة المخدرات. وتأكيد 9,5 مليون مراهق إدمانهم. يضاف إلى هذا الخطر حجز السلطات الفرنسية 1,4 مليون قرص مخدرات العام الماضي، و307 كلغ من مختلف أنواع الأفة الفتاكة، وهي صورة مرعبة تستدعي المواجهة بالتجديد والتضامن لأن المعركة مشتركة ضد خطر واحد عابر للحدود والأوطان.

فينيدس بن بلة



حسم عبد المالك السايح المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في عدد المتعاطين لهذه الأفة الخطيرة التي تنخر المجتمع وتفتك بأبنائه بصفة تدعو للقلق والانشغال، وتفرض تدابير المواجهة الاستعجابية القصوى.

وقال السايح في تصريح للصحافة على هامش الملتقى التكويني حول المخدرات التخليقية الذي ينظمه الديوان الوطني بالتعاون مع مجموعة بومبيدو التابعة للمجلس الأوروبي على مدى ثلاثة أيام بالمدرسة العليا للشرطة شاطوناف، أن عدد المدمنين يفوق بكثير 60 ألف مدمن المروج من قبل الصحافة.

وأكد السايح في إيضاحات أخرى أن الرقم الدقيق المفضل عن المدمنين يكشفه التحقيق الوطني الذي قرره الديوان للوصول إلى حقيقة الأشياء. وأن هيئة وطنية ذات مصداقية ومهنية تتولى التحقيق الميداني بدءا من منتصف ديسمبر

الجاري للوقوف عند حقيقة المدمنين وعددهم والأسباب الكامنة وراء انحرافهم والسقوط الحر في هذه الأفة القاتلة. وعن جدوى التحقيق الوطني حول تعاطي المخدرات

ومغزاه وأبعاده، ذكر عبد المالك السايح مطولا بأن هذا العمل الذي يجري بمواصفات مهنية لاتقبل الجدل، وتضفي له قيمة واعتبارا، ينجز لأول مرة. ويمس فئة الشباب. ونعرف من خلاله المتعاطين بالضبط وعددهم. ونتمكن من وضع بنك معلومات تساعد في ضبط السياسة الوطنية الكفيلة بمكافحة الخطر والوقاية من شره.

ويمس التحقيق الوطني حول تعاطي المخدرات، الشباب المتراوح سنهم ما بين الاثنى عشرة والخامسة والأربعين سنة. ويحمل خمسة أسئلة جوهرية كبرى وأخرى فرعية مكملة تطرح على شريحة من 45 ألف شاب ضمن 10 آلاف أسرة.

وتكون نتيجة التحقيق الوطني التي يعلن عنها في جويلية أو أوت القادمين بعد جهد ثمانية أشهر، الأرضية الصلبة لتحقيق آخر يحمل نفس الغاية والهدف،

يشمل أطفال المدارس. ويكشف لنا بالملموس درجة الخطر من عدمه في أوساط هذه الشريحة الحية الواجب حمايتها بكل السبل والوسائل وعدم تركها عرضة لسموم تنهك أجسامها وعقولها وتحولها عن المهمة المقدسة المشاركة في بناء الجزائر وتعميرها ونهضتها وإعلاء شأنها بين الأمم.

وعن كلفة التحقيق الوطني أكد السايح أنها تقدر ب 17 مليون دينار. لكن منفعتها أكبر وأكثر. وتحمل قيمة لا تقدر بثمن. وإن الهيئة التي اختيرت من الديوان الوطني لإنجاز المهمة لا تحمل مضمون تجاري وغايتها خدمة المصلحة الوطنية.

وتشدد المدير العام للديوان

الوطني لمكافحة المخدرات على أن النتيجة المحصلة من التحقيق الوطني حول المدمنين تعطى إضافة لإنشاء بنك معلومات دقيقة مفيدة لأصحاب القرار في اتخاذ السياسة البديلة والخيارات المناسبة. وقال أن المعطيات الخاصة بالتحقيق الوطني والأنشطة الوزارية، وتقييم الاستراتيجية الوطنية الأولى مع نهاية العام تحمل أهمية قصوى. وهي تؤخذ في الاعتبار، وتدرج في الاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة المخدرات الممتدة على مدى خمس سنوات بدءا من عام 2009، وفق أسس علمية عملية توجه للحكومة لاتخاذ القرار الأنسب والسياسة المجدية للتصدي للمخدرات وعلاج المدمن.

وعن الملتقى التكويني الخاص بالمخدرات التخليقية أوضح السايح انه يتم اللقاءات الأربعة التي نظمت خلال السداسي الأول من العام

ملتقى تكويني لفائدة إطارات مصالح مكافحة الجريمة